التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2008

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

مع أن المجتمع الدولي –لا سيما قواه الكبرى– وعد الفلسطينيين بدولة قابلة للحياة قبل نهاية سنة 2008، إلا أن هذا الوعد انقلب إلى هجوم عسكري إسرائيلي على قطاع غزة مع الأيام الأخيرة من العام، وقد استمرَّ 22 يوماً، وهو ما أعاد القضية الفلسطينية إلى الواجهة من جديد، من خلال التظاهرات التي عمت عواصم العالم ومدنه. وقد كان لكل من وحشية العدوان واستهدافه للأطفال والمدنيين من جهة، وللصمود الشعبي وللمقاومة التي صدّت هجماته البرية من جهة ثانية، تأثيراً مباشراً على ما شهده العالم من شجب للعدوان ودعم للشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من انشغال الإدارة الأمريكية بتسوية ملفاتها في العراق وأفغانستان، ومعالجة الملف النووي الإيراني، ثم انشغالها ومعها باقي دول العالم بالأزمة المالية العاصفة، إلا أن الملف الفلسطيني لقي اهتماماً أكبر من إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش قياساً بالسنوات السابقة، في محاولة لمتابعة نتائج مؤتمر أنابوليس، وللوصول إلى إنجاز ما قبل نهاية ولاية بوش غير القابلة للتمديد.

أما من جهة أخرى فقد انشغل العالم في بدايات سنة 2008 بتوتر ناجم عن التقارير الإعلامية المختلفة حول التخطيط الأمريكي الإسرائيلي لشنّ هجوم عسكري على إيران، وترافق ذلك مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط بلغ حدّ 147 دولاراً للبرميل في منتصف العام تقريباً، وهو ما وضع العديد من الدول تحت ضغط أوضاع اقتصادية صعبة، وانهمكت الجهود الدبلوماسية الدولية في محاولة تطويق تداعيات مثل هذه التطورات، سواء على المستوى الإقليمي أم المستوى الدولي.

وفي مرحلة لاحقة شكلت أزمة العلاقات الجورجية الروسية قفزة في سياسة روسيا، استعادت من خلالها جانباً من هيبتها العسكرية، ودخلت في تحدٍّ للإدارة الأمريكية، وحظي الأمر باهتمام الدول الكبرى، لا سيما مع تغيير روسيا لخريطة منطقة القفقاس بفصل كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا، وذلك بالإعلان عنهما دولتين مستقلتين. وهو ما أدى إلى سلسلة لقاءات دولية، وتوجس من بداية الدخول في مرحلة تحولات بنيوية في النظام الدولي، نظراً لتزايد الإحساس الدولي بعودة روسيا لتكون قوة أكثر فاعلية في تحديد اتجاهات التفاعلات الدولية، ونظراً للمخاوف من مواجهة روسية أطلسية، لا سيما بعد تحركات مختلفة للقطع البحرية الحربية الأمريكية والروسية في منطقة البحر الأسود.

وانشغل العالم فيما بعد بأزمة مالية كبرى وضعت اقتصاديات العديد من الدول المركزية في النظام الدولي على حافة الركود، وتنامت المخاوف من كساد اقتصادي على غرار أزمة الكساد الدولي سنة 1929. وكانت الولايات المتحدة هي مركز هذه الأزمة الدولية، والتي أثارت من جديد مدى صلاحية النظام الرأسمالي لقيادة النظام المالي والاقتصادي العالمي، وانصرفت أنظار العالم إلى شاشات البورصات الدولية تراقب صعودها وهبوطها.

كان هناك عدد من العوامل تدفع باتجاه وقوع القضية الفلسطينية في حالة "ركود نسبي" على المستوى الدولي، وخصوصاً من جهة الولايات المتحدة. فقد انشغلت أمريكا بانتخابات الرئاسة وما رافقها من حملات انتخابية محمومة، كما انشغلت بالأزمة المالية الكبرى وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي. واستنفدت الكثير من جهودها لحلحلة أوضاعها في المستنقعين العراقي والأفغاني. ومن جهة أخرى، فإن الانقسام الفلسطيني، وعدم مقدرة الرئيس أبي مازن وحكومة السلطة في رام الله على تقديم إجابات مقنعة بإمكانية التحدث باسم الفلسطينيين، والمضي قدماً في عقد اتفاقيات تسوية يقبلها الفلسطينيون وتكون قابلة للتنفيذ، كان عنصراً سلبياً في عدم تشجّع الدول الكبرى والمؤثرة في الدفع الجاد بمسيرة التسوية. ثم إن وقوع حكومة حماس في قطاع غزة تحت الحصار، ودخولها في تهدئة لمدة ستة أشهر، قد أسهم في خفض حالة التوتر، وعدم تصدُّر القضية صدر الأخبار في وسائل الإعلام، ودفع القوى الدولية للانشغال بملفات أخرى، بانتظار ظروف أفضل للتسوية يكون فيها حكم حماس قد ضعف أو سقط.

ثمَّ إن المشاكل الحزبية والسياسية الداخلية الإسرائيلية، وملاحقة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بتهم الفساد واضطراره للاستقالة، ودخول الحزب الحاكم "كاديما" في عملية إعادة ترتيب لأوضاعه، وفشل تسيبي ليفني في تشكيل حكومة جديدة، وما تبع ذلك من دعوة لانتخابات جديدة... لم يكن عنصراً مشجعاً من الناحية الإسرائيلية على دفع مسار التسوية.

وبشكل عام فإنَّ "الضعفاء الثلاثة" أي بوش وأولمرت وعباس لم يكونوا يملكون مقومات السير باتجاه مفاوضات تسوية ناجحة.

وفي المقابل، كان هناك بعض الظروف والأحداث التي تعيد القضية إلى مستوى الاهتمام العالمي كاختراق الفلسطينيين لمعبر رفح، والهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة في 2/27-2008/3/4، وعملية تبادل الأسرى بين حزب الله و"إسرائيل"، وعمليات التهويد وهدم المنازل، التي أثارت انتقادات بعض الدول الأوروبية مثل سويسرا[1]، واختتمت السنة بالعدوان الإسرائيلي الشامل على القطاع والذي شغل العالم كله.

وبالرغم من انشغالات الإدارة الأمريكية، فلا ينبغي أن يغيب عن الذهن أن إدارة بوش نشطت نسبياً، وقياساً بالسنوات السابقة، بمحاولة إحداث اختراق في مسار التسوية، حيث إن أي نجاح في هذا

المجال كان سيعزز فرص الجمهوريين الانتخابية، ولذلك كثرت زيارات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس وغيرها للمنطقة. فقد بلغت زيارات رايس ثماني زيارات خلال سنة 2008.

استغلت "إسرائيل" الأوضاع المشار إليها، لتقوم بمزيد من مشاريع الاستيطان والتهويد، غير آبهة بالاعتراضات الدولية، التي لم تكن أكثر من كلمات في الهواء. كما استمرت الجهود الإسرائيلية لتوسيع قاعدة علاقاتها الطبيعية مع دول المنطقة، والتي شكل مؤتمر حوار الأديان في الأمم المتحدة في 2008/11/12 أحد نوافذها الجديدة، نظراً لتبنيه من قبل دول عربية مركزية كالمملكة العربية السعودية.

بناء على ذلك، سنتناول البعد الدولي في القضية الفلسطينية من خلال الجهود الدبلوماسية للقوى المركزية الدولية، ودور المجتمع الدولي في البعد الاقتصادي.

أولاً: المحور الدبلوماسي

كان من المفترض أن تُكرَّس سنة 2008 لتحقيق ما تمّ الاتفاق عليه في أواخر سنة 2007، لا سيما في مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، حيث جرى التعهد بأن تكون سنة 2008 هي سنة الحلّ القائم على أساس دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، تعيشان بسلام جنباً إلى جنب.

ومن خلال تتبع النشاط الدبلوماسي للقوى المركزية ذات التأثير الأكبر في الحراك الدبلوماسي، يتبين لنا الفشل الجماعي ممثلاً في اللجان والمنظمات الدولية، والفشل الفردي ممثلاً في الجهد المنفرد لكل دولة، وهو ما يتضح في الآتي:

1. اللجنة الرباعية:

تمثل اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي) الأطراف الدولية الأكثر تأثيراً في البعد الدولي للقضية الفلسطينية، غير أن جهود هذه اللجنة لم تفضِ إلى نتائج ذات معنى، وهو ما يتضح في اجتماعاتها الأربعة التي عقدتها خلال سنة 2008 على النحو التالي[2]:

أ. الاجتماع الأول في 2008/5/2 في لندن: وقد اشتمل البيان الصادر عن هذا الاجتماع عدداً من النقاط أبرزها:

1. التأكيد على مواصلة التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لتحقيق "دولة فلسطينية مع نهاية سنة 2008".
2. دعوة "إسرائيل" إلى "رفع الحواجز ونقاط التفتيش"، والإعراب عن القلق من "استمرار الاستيطان" والدعوة لتجميد "الاستيطان بما فيه النمو الطبيعي"، وضرورة "تسهيل

إسرائيل تسلم السلطة الفلسطينية للمساعدات الأمنية التي تتلقاها". كما أبدت اللجنة القلق من استمرار إغلاق المعابر في قطاع غزة.

3. وعلى الجانب الفلسطيني، أيدت اللجنة مؤتمر الاستثمار الذي عُقد في بيت لحم بالضفة الغربية لتطوير القطاع الخاص، وناشدت الأطراف التي تعهدت في مؤتمر باريس في كانون الأول/ ديسمبر 2007 "تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية الذي تعهدوا به"، كما طالبت العرب "الوفاء بالتزاماتهم المالية والسياسية التي قطعوها في أنابوليس"، وأبدت تأييدها "لتحسين الظروف الأمنية في مدينة جنين". كما أكدت على "وفاء السطة الفلسطينية بمحاربة الإرهاب، وتسريع خطوات بناء جهازها الأمني"، كما أدانت اللجنة "الهجمات الصاروخية التي تنطلق من غزة" على المستوطنات الإسرائيلية.

4. دعت اللجنة كلاً من مصر والسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" إلى "ضمان الأمن لكل أهل غزة، وإنهاء كافة أعمال الإرهاب".

5. الإشارة إلى "أهمية" المبادرة العربية لتسوية النزاع في الشرق الأوسط.

ب. الاجتماع الثاني في 2008/6/24 في برلين، وقد اشتمل على ما يلي:

1. التأكيد على استمرار السلطة الفلسطينية في "محاربة الإرهاب"، والتأكيد على "تسهيل مرور المساعدات الأمنية للسلطة الفلسطينية".

2. زيادة المساعدات لغزة "تحت إشراف السلطة الفلسطينية"، والترحيب باستعداد الاتحاد الأوروبي لاستئناف مهمة الرقابة على المعابر في قطاع غزة.

3. الترحيب بالتهدئة في قطاع غزة بين "إسرائيل" وحركة حماس، مع الإشادة بالجهود المصرية في هذا الجانب.

4. التعبير عن التأييد لمؤتمر برلين لدعم السلم الأهلي وحكم القانون الفلسطيني.

5. الترحيب بالمفاوضات غير المباشرة بين سورية و"إسرائيل" في تركيا.

ج. الاجتماع الثالث في 2008/9/26 في نيويورك: وورد في بيان اللجنة:

1. دعوة الفلسطينيين "لنبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، والقبول بكافة الاتفاقات السابقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل".

2. إعادة الوحدة الفلسطينية "على أساس كافة التزامات منظمة التحرير الفلسطينية"، ودعم الجهود المصرية لإعادة توحيد الفلسطينيين "تحت السلطة الشرعية الفلسطينية".

3. دعم السلطة الفلسطينية في مواجهة "الميليشيات والجماعات الإرهابية"، والتأكيد على "تفكيك البنية التحتية للإرهاب".

4. أبدت اللجنة قلقها من استمرار الاستيطان، كما أشارت إلى "أهمية مبادرة السلام العربية كعنصر رئيسي في تحريك عملية السلام".

5. مساندة فكرة عقد مؤتمر دولي في موسكو في ربيع سنة 2009.

د. الاجتماع الرابع في 2008/11/9 في شرم الشيخ بمصر، وجاء في بيان اللجنة:

1. الاستماع لكل من محمود عباس وليفني في عرضهما "لجهودهما التفاوضية"؛ حيث أشاروا إلى مواصلة التفاوض وأنهم أنشأوا عشر لجان.
2. الترحيب بنشر قوات أمن فلسطينية في مدينة الخليل.
3. التأكيد على أهمية المبادرة العربية للسلام.

ما الذي يمكن ملاحظته من مجمل هذه البيانات؟

أ. إن اللجنة تسعى إلى تصفية المقاومة وتطويقها من خلال تدعيم أجهزة الأمن الفلسطينية، وتسهيل وصول ما تحتاجه في هذا الجانب.

ب. إن اللجنة تصرّ على عدم الاعتراف أو التعامل مع حركة حماس، إلا إذا اعترفت بكافة الاتفاقات، التي وقعتها السلطة الفلسطينة أو منظمة التحرير الفلسطينية.

ج. مساندة الجهود المصرية في توحيد الفلسطينيين "تحت السلطة الشرعية"، والتي هي في عرف اللجنة حكومة الرئيس محمود عباس.

د. إن اللجنة تبدي "قلقاً من الاستيطان"، وتدعو "لتجميده"، ولكنها لا تعتبره عملاً غير مشروع ولا بدّ من إنهائه بكافة أشكاله. بل يلاحظ أن البيانات المتلاحقة تدعو "للتجميد"، وليس لإزالة كل المستوطنات، بينما تصر على إنهاء كافة أشكال العنف والتحريض و"الإرهاب".

والملاحظ أن بيانات اللجنة الرباعية تعاد أبرز فقراتها في قرارات مجلس الأمن، كما سيتضح معنا فيما بعد عند عرض القرار رقم 1850 الصادر عن مجلس الأمن. غير أن مقارنة البيانات المنفردة لأطراف اللجنة تشير إلى وجود مسافة في المواقف من مختلف جوانب القضية، ويمكن ملاحظة ذلك في بيانات الاتحاد الأوروبي عند مقارنتها بالمواقف الأمريكية كما سنبين فيما بعد.

2. الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد شهد الشرق الأوسط خلال سنة 2008 عدداً من اللقاءات التي جمعت قيادات دولية مع زعماء المنطقة، وقد كان الرئيس بوش هو أول من زار الشرق الأوسط سنة 2008؛ حيث قام بأول زيارة له لـ"إسرائيل" بصفته رئيساً للولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير من العام نفسه؛ ليعطي انطباعاً بمواصلة الجهد لإقامة الدولة الفلسطينية التي وعد بها. كما قام نائبه ديك تشيني Dick Cheney بزيارة للمنطقة في شهر آذار/ مارس 2008 (وكان اهتمامه الأول هو حول البحث في ارتفاع أسعار النفط)، وجرى التأكيد في الزيارتين على "ضرورة" قيام الدولة الفلسطينية قبل نهاية العام، وهو الموقف الذي ما انفكّ الرئيس الأمريكي يكرره طيلة العام تقريباً، فقد أكد عليه في

الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر دافوس في شهر أيار/ مايو 2008، كما عاد لتكراره خلال لقاء بينه وبين الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أيلول/ سبتمبر 2008[3]، مع استمرار غضّ الطرف عن الحصار المتزايد على قطاع غزة، والذي دفع بالغزيين إلى اقتحام معبر رفح على الحدود المصرية في أواخر كانون الثاني/ يناير 2008.

ولكن بوش في مقابل تأكيده على قيام الدولة الفلسطينية، كان قد استهلّ زيارته لـ"إسرائيل" بتأكيد يهودية الدولة العبرية، حين أشار إلى أن التحالف بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" يسهم في "ضمان أمنها كدولة يهودية"[4]. وهو موقف مشابه لما صدر عن مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين، اللذين أصدرا قرارين منفصلين لمناسبة الذكرى الستين لقيام "إسرائيل"، وصفاها بأنها "وطن للشعب اليهودي"[5].

ويندرج ضمن الجهود الدبلوماسية الأمريكية زيارات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، والتي أبدت خلالها نقداً متكرراً لاستمرار الاستيطان الإسرائيلي، واعتبرته عملاً "يعيق السلام"[6]، لكنها لم تطالب في أي مرة بضرورة إنهاء الاستيطان وليس مجرد تجميده.

لقد كانت سياسة "العصا والجزرة" واضحة في جهود وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، ففي جانب العصا كان ذلك واضحاً في التأكيد المستمر على رفض التعامل مع قطاع غزة وغضّ النظر عن الحصار عليه، وفي العمل الدؤوب لإضعاف القمة العربية التي عقدت في دمشق في شهر آذار/ مارس 2008، وهو الشهر نفسه الذي وصلت فيه سفينة حربية أمريكية إلى الشواطئ اللبنانية.

كما يتضح هذا التوجه الأمريكي من خلال الخطاب الذي ألقاه المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة خليل زاده في 2008/3/25، وأكد فيه على مواصلة الجنرال الأمريكي وليام فريزر William Fraser "قيادة الجهود الأمريكية في الضغط لتطبيق خريطة الطريق، واستمرار دعم السلطة الفلسطينية من خلال التوقيع على اتفاقية أمريكية فلسطينية في 2008/3/19" تقدم بموجبها الولايات المتحدة مبلغ 150 مليون دولار للسلطة[7]. واتضح السلوك الأمريكي في الاعتراض على مشروع القرار، الذي تقدمت به ليبيا إلى مجلس الأمن لوقف القتال الذي اندلع بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2008.

أما الجزرة، فكانت واضحة في إعلان رايس الإفراج عن 100 مليون دولار كمساعدة لمصر كان الكونجرس الأمريكي قد جمدها بسبب سجل حقوق الإنسان في مصر[8]، غير أن ذلك ترافق مع استمرار مصر في الحصار على غزة، والعمل على تدمير الأنفاق التي يحاول الغزيون أن يفكّوا الحصار من خلالها ما أمكن، وقد استمر هذا النهج المصري في إغلاق معبر رفح حتى بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2008.

ويتضح من المناقشات التي دارت في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي في 2008/5/21، بخصوص العلاقات الأمريكية الإسرائيلية المصرية، أن الولايات المتحدة مشغولة بكيفية تعزيز الدور المصري في ضبط الحدود المصرية مع قطاع غزة، وهو ما تشير إليه الإجراءات التالية التي تمّ اقتراحها في اللجنة المذكورة[9]:

أ. تخصيص 23 مليون دولار لتوفير المعدات والأجهزة التي تساعد الحكومة المصرية على تحسين أدائها في "ضبط عمليات تهريب السلاح إلى قطاع غزة"، وهو الأمر الذي أثارته الحكومة الإسرائيلية فيما بعد عند بدء الهجوم على قطاع غزة في 2008/12/27.

ب. ضرورة التفكير في تفعيل القوة المتعددة الجنسيات Multi-National Force المرابطة في سيناء، والعاملة في إطار معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية منذ 1979.

ج. الدعوة إلى تحفيز الدور الأوروبي لتطوير سيناء بشكل يساعد على إضعاف دور بدو سيناء، والبالغ عددهم حوالي 60 ألفاً في "تهريب" الأسلحة.

كذلك تبدو "سياسة الجزرة" في العلاقة الأمريكية الفلسطينية، فخلال الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة في شهر آذار/ مارس، أوقف الرئيس عباس محادثاته مع "إسرائيل"، لكنه عاد واستأنفها بعد لقاء مع رايس، وهو ما جعل مجلة الإيكونوميست Economist تعلق على ذلك بالقول "إن ادعاء الشرعية الوحيد لعباس بين شعبه هو أن أمريكا وإسرائيل تقران به كشريك للسلام، فإذا سحبتا هذا الدعم منه فإنه سينتهي كقائد"[10]. ولعل هذا ما يفسر أن الرئيس عباس كان المسؤول الوحيد في المجتمع الدولي، الذي بقي يصرح حتى منتصف سنة 2008 بأن لديه أمل في تحقيق الدولة الفلسطينية في هذه السنة.

أما الرئيس الديموقراطي المنتخب، باراك أوباما، فقد قدم مؤشرات متضاربة عن توجهاته، فقد زار فلسطين للمرة الأولى في كانون الثاني/ يناير 2006، وعاد لزيارة المنطقة في تموز/ يوليو 2008، وقال في حوار له مع الطلاب إنه "يؤيد فكرة الدولتين". كما نسب له القول، لمجموعة من الحاضرين في مدينة موسكاتين Muscatine، في 2007/3/11 بعد إعلانه ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية ما نصّه "لم يعانِ أحد مثل ما عانى الفلسطينيون، وعلى حماس أن تدرك أن الطريق إلى السلام لا يمر عبر الإرهاب والعنف، كما أن الاستيطان الإسرائيلي يمثل مشكلة"، ولكنه أشار في مقابلة مع جريدة يديعوت أحرونوت في 2008/2/29 إلى "ضرورة أن تظلّ إسرائيل دولة يهودية"[11]. كما أبدى تعاطفاً مع "إسرائيل" خلال حفل أقامته جماعة الضغط الصهيونية الأيباك (لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC) في حزيران/ يونيو، وقال فيه إنه "يؤيد بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل"[12]. ثم أثار القلق من تعيين بعض الشخصيات ذات الميول الصهيونية في مناصب مهمة في البيت الأبيض.

وعلى الرغم من استمرار اللقاءات الفلسطينية (فريق حكومة رام الله) مع أطراف دولية مختلفة، فإن مشكلة التعامل مع حركة حماس (حكومة غزة) بقيت هي نقطة التحاور الداخلي بين القوى الدولية المركزية. ففي الوقت الذي بقيت فيه الولايات المتحدة متمسكة بسياسة مقاطعة التعامل مع "حكومة غزة" بأي شكل من الأشكال، برزت آراء من خارج الدوائر الرسمية الأمريكية والأوروبية ترى ضرورة التعامل مع هذه الحكومة، على الرغم من التباين في درجة هذا التعامل ومستوياته.

وقد برر الفريق الداعي للتعامل مع حركة حماس رأيه بحجتين هما[13]:

أ. إن أي مسار للتسوية السلمية بدون مشاركة حركة حماس لن يكون ذا جدوى، نظراً لثقل الحركة في الشارع الفلسطيني، وقدرتها على كبح جماح هذا المسار.

ب. إن التفكير الواقعي يقتضي أن لا يتمّ التعامل مع القوى الفلسطينية إلا طبقاً لموازين قوتها في المجتمع الفلسطيني، لا على أساس درجة الرضا عن توجهات هذه القوى فقط.

ويبدو أن لقاء الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter مع قادة حماس في دمشق في نيسان/ أبريل 2008 كان ضمن هذا التصور.

مما سبق يمكن تلخيص الموقف الأمريكي في عدد من النقاط:

أ. الفشل في تحقيق الوعد بدولة فلسطينية في سنة 2008.

ب. تعطيل الدعوات التي رافقت العدوان الإسرائيلي على غزة في 27 كانون الأول/ ديسمبر؛ لوقف إطلاق نار عاجل.

ج. استمرار تدعيم السلطة مالياً وسياسياً وأمنياً من ناحية، واستمرار الضغط على حركة حماس في الميادين الثلاثة ذاتها.

3. الاتحاد الأوروبي:

يبقى موقف الاتحاد الأوروبي متقدماً، ولو بمسافة قصيرة للغاية، عن الموقف الأمريكي؛ حيث تعمل الدبلوماسية الأوروبية على محاولة صبغ مواقفها بقدر من التوازن. وهو انعكاس للفوارق في توجهات الدول الأعضاء في الاتحاد، وهو ما يمكن تلمسه في موقف ممثل الاتحاد الأوروبي سانيا ستيغليتش Sanja Štiglic في خطابه الذي ألقاه في مجلس الأمن في 2008/3/28؛ والذي تضمن ما يلي[14]:

أ. إدانة الهجوم الذي تعرض له مركز ديني يهودي في القدس في 2008/3/3 من ناحية، وإعلانه القلق من توسيع "إسرائيل" لمستوطناتها.

ب. التأكيد على حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، ولكنه يطالبها من ناحية ثانية بوقف كل أعمال العنف.

ج. التأكيد على الموقف الأوروبي من أن "المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية هي غير قانونية، طبقاً للقانون الدولي"، وهو الموقف نفسه الذي كان قد رأى فيه الاستيطان عقبة رئيسية أمام السلام، وذلك في البيان الذي ألقاه في 2008/1/22، ويلاحظ أن هذه الفقرة الواضحة بخصوص الاستيطان تعاد صياغتها بشكل عام في قرارات اللجنة الرباعية.

كما دعا أعضاء برلمانيون من الاتحاد الأوروبي نظراءهم من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من حركة حماس للحوار في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 2003[15]، وهو أمر يشير إلى قدر من التفاوت مع الموقف الأمريكي.

لكن النقلة النوعية في العلاقات الأوروبية الإسرائيلية ظهرت في خطوتين أُعلنتا في الشهر الأخير من سنة 2008، وهما:

أ. توقيع "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي اتفاقية في 2008/12/2 "لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز العلاقات العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخبارية"[16]، وهو اتفاق يعزز ما سبق التوصل له بين الطرفين في تشرين الأول/ أكتوبر 2006.

ب. قرار وزراء الخارجية للاتحاد الأوروبي في 2008/12/8، والذي نصّ على تعزيز العلاقات الأوروبية الإسرائيلية طبقاً لمبدأ كان الاتحاد قد أقرّه في حزيران/ يونيو 2008؛ حيث أشار القرار إلى:

1. عقد لقاءات على مستوى وزراء الخارجية ثلاث مرات سنوياً، ومرة للوزراء في القطاعات الأخرى.
2. فتح المجال لقمة بين الطرفين.
3. احتمال دعوة "إسرائيل" للاشتراك في مهام مدنية في عمليات أمنية ودفاعية أوروبية.
4. التأكيد على أن تقوم العلاقات بين الطرفين على أساس احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين.
5. إعطاء كل دولة من دول الاتحاد، خلال رئاستها للاتحاد، الحق في دعوة مسؤول في الدبلوماسية الإسرائيلية إلى اجتماع لسفراء الاتحاد الأوروبي حول المسائل الأمنية.

وعلى الرغم من أن البرلمان الأوروبي أرجأ التصويت على القرار "حتى تظهر إسرائيل بوادر جدية على حسن نيتها" طبقاً لما قاله رئيس مجموعة اليسار الوحدوي الأوروبي فرانسيس فورتز Francis Wurtz، و"نظراً لتفاقم الوضع في قطاع غزة" طبقاً لتصريحات الاشتراكية فيرونيك دو كيسر Veronique De Keyser؛ فإن لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان كانت قد أوصت بدعم الاقتراح من قبل الدول الـ 27 الأعضاء، ومن المفترض أن يتمّ اعتماد القرار وتبنيه في نيسان/ أبريل 2009.

وقال وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير Bernard Kushner في إشارة لقرار الاتحاد "إن تعزيز العلاقات مع فلسطين سيأتي تالياً، إلا أن الأمر صعب بعض الشيء مع الفلسطينيين، إذ إن الأمر أكثر تعقيداً في ظلّ عدم وجود دولة"[17].

أما الموقف الأوروبي من العدوان على قطاع غزة في نهاية كانون الأول / ديسمبر 2008، فيتضح من بيان الاتحاد الأوروبي أن لا تغيير في التوجهات الأوروبية؛ حيث نصّ على[18]:

أ. "الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ والعمليات العسكرية الإسرائيلية". والملاحظ في صياغة البيانات الأوروبية في مثل هذا الموقف أن النصّ على وقف العمل العسكري الفلسطيني يسبق دائماً النصّ على وقف العمل العسكري الإسرائيلي، ليبدو وكأن العمل العسكري الإسرائيلي هو ردّ فعل على الفعل الفلسطيني.

ب. فتح المعابر الحدودية طبقاً لاتفاقية 2005 الموقعة بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني حرمان حركة حماس من أي دور لها في تنظيم الحركة على المعابر. ويعني بلغة أخرى استمرار الحصار ما دامت حكومة حماس تدير قطاع غزة.

ج. استعداد الاتحاد لإعادة إرسال مراقبيه إلى معبر رفح، بالتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في تجاهل متعمد لحقيقة أن السلطة الفلسطينية التي يعنيها غير متواجدة في القطاع.

د. تقديم المساعدات الإنسانية الفورية.

ه. تعزيز جهود السلام على أساس "قرارات مؤتمر أنابوليس".

أما الجهود الدبلوماسية المنفردة من الدول الأوروبية، فإنها تبدو أحياناً متناغمة مع التوجهات العامة الأوروبية، وأحياناً تبدو بعض التباينات في موضوعات تفصيلية.

أ. ألمانيا:

قامت مستشارة ألمانيا أنجيلا ميركل Angela Merkel بالزيارة الثالثة لها لـ"إسرائيل" خلال 26 شهراً من توليها للسلطة، وألقت خطاباً في الكنيست الإسرائيلي في 2008/3/18، وأكدت في هذا الخطاب عمق العلاقات الألمانية الإسرائيلية.

والملاحظ أن ألمانيا هي الأقل نقداً للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وهو أمر مرتبط بإرث العلاقات بين الطرفين من ناحية، وبالدور الذي تلعبه ميركل في السياسات الأوروبية تجاه "إسرائيل" من ناحية ثانية، فقد لعبت ألمانيا دوراً أساسياً في اتفاقية 2000 لتحرير التجارة بين "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي رفع حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وألمانيا إلى 6.6 مليار دولار، مما يجعل من ألمانيا الشريك التجاري الثاني لـ"إسرائيل"[19].

والملاحظ أن ميركل أدانت إطلاق الصورايخ من غزة على المستوطنات الإسرائيلية، ولكنها لم تشر إلى مقتل أكثر من مائة فلسطيني في الهجمات الإسرائيلية خلال شهر آذار/ مارس. وامتنعت عن إدانة استمرار الاستيطان الإسرائيلي في زيارتها، التي كان يشاركها فيها حوالي نصف أعضاء حكومتها. كما يلاحظ أن الموقف الفرنسي والموقف البريطاني كانا أكثر نشاطاً باتجاه وقف إطلاق النار، الذي اندلع في غزة بعد الهجوم الإسرائيلي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر، من الدور الألماني الذي لم يبدِ حماساً لكبح جماح الآلة العسكرية الإسرائيلية، على الرغم من أن الرئيس الفرنسي ساركوزي حمل حماس "مسؤولية كبيرة" في تطور الأحداث في نهاية العام.

غير أن من الضروري التنبه لبعض التباينات الألمانية مع "إسرائيل"؛ كالخلاف الإسرائيلي الألماني حول الموقف من استخدام العمل العسكري ضدّ إيران. حيث تميل "إسرائيل" لتشجيع هذا التوجه، بينما تبدي ألمانيا قدراً من التردد في هذا المجال، علماً أن إيران هي المستورد الأول من ألمانيا.

وفي حزيران/ يونيو استضافت ألمانيا مؤتمراً حول العدالة والأمن في فلسطين[20]، وهو مؤتمر تتسم توجهاته الأساسية بتعزيز البيئة الداخلية لصالح توجهات السلطة الفلسطينية.

ب. بريطانيا:

أما السياسة البريطانية، فمن الضروري التنبه إلى أن قيادات حزب العمال البريطاني متعاطفة مع المشروع الصهيوني، بغض النظر عما يحاول الحزب أن يوحي به من موقف متوازن، فتوني بلير Tony Blair (رئيس اللجنة الرباعية) عضو شرفٍ في جمعية أصدقاء "إسرائيل" في حزب العمال، ووزيرة الخارجية السابقة مارجريت بيكيت Margaret Beckett هي رئيسة الجمعية، كما أن رئيس الوزراء البريطاني الحالي غوردون براون James Gordon Brown هو عضو شرفٍ في مجلس أمناء الصندوق القومي اليهودي[21].

ولم يخفِ رئيس الوزراء البريطاني براون مشاعره تجاه "إسرائيل" في الخطاب الذي ألقاه أمام الكنيست (وهو أول خطاب يلقيه رئيس وزراء بريطاني أمام الكنيست) في 2008/7/21، فقد أشار إلى دور والده في تعميق عواطفه تجاه "إسرائيل"، وإلى الوعد الإلهي بقيام "إسرائيل"، وبشراكة لا تنفصم بين "إسرائيل" وبريطانيا، وقال "إنني أعتبر نفسي وطيلة عمري صديقاً لإسرائيل... ولن نسمح لإيران أن تمتلك القنبلة النووية". وبعد لقائه مع رئيس السلطة الفلسطينية عباس قال "هناك حاجة عاجلة لدولة فلسطينية قابلة للحياة، وأنه عرض على الكنيست رؤيته للحل القائم على دولتين، طبقاً لحدود عام 1967، تكون القدس عاصمة لكليهما"[22].

ج. فرنسا:

واصلت فرنسا خلال سنة 2008 الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية في أسرع وقت، ومطالبة "إسرائيل" بوقف عملية الاستيطان، بوصفها "تنال من قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على البقاء"، بحسب تعبير الناطقة باسم الخارجية الفرنسية باسكال أندرياني Pascale Andréani[23]، مع التأكيد المتكرر للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على التزام فرنسا بأمن "إسرائيل".

وفي إطار الجهد الدبلوماسي الفرنسي، كانت زيارة وزير الخارجية الفرنسي كوشنير إلى رام الله في شباط/ فبراير 2008، والتي أكد خلالها أن إجراءات الحصار الإسرائيلي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني بمجمله، وعلى الظروف المعيشية للفلسطينيين، داعياً إلى تحسين ظروف التنقل في الضفة الغربية وإزالة الحصار عن غزة. وطالب "إسرائيل" بـ"تجميد الاستيطان تماماً في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتفكيك جميع المستوطنات المسمّاة بغير الشرعية، وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية"، موضحاً أن الاستيطان "يشكل عائقاً أمام السلام، وينفي مبدأ مقايضة الأرض بالسلام". وأضاف بالمقابل أنه ينبغي على السلطة الفلسطينية "بذل جهود كبرى لمكافحة الحركات الإرهابية وإصلاح أجهزة الأمن لتصبح أكثر فعالية". كما أعرب عن أمل كبير بقيام الدولة الفلسطينية قبل نهاية سنة 2008[24].

كما نقل المتحدث باسم الرئاسة الفرنسية عن الرئيس ساركوزي قوله لنظيره الإسرائيلي شمعون بيريز، خلال زيارة رسمية قام بها الأخير إلى فرنسا: "بصفتي صديقاً، أقول لكم إن أمن إسرائيل يمرّ عبر وقف الاستعمار"، مضيفاً أن "أمن إسرائيل غير مطروح على البحث، وفرنسا ستكون دائماً إلى جانبها"، ومؤكداً أن "أفضل ضمانة لأمن إسرائيل هي إقامة دولة فلسطينية عصرية وديموقراطية وقابلة للحياة قبل نهاية العام 2008"[25]. وهي المواقف نفسها التي أكدها ساركوزي خلال زيارته لـ"إسرائيل" في حزيران/ يونيو 2008، إلى جانب دعوته إلى رفع الحصار عن غزة، وتجديد موقف فرنسا الرافض لأي حوار مع حماس طالما لم تستجب لشروط اللجنة الرباعية[26].

وفي هذا السياق، يُذكر أن رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة المقالة إسماعيل هنية بعث إلى ساركوزي برسالة في كانون الثاني/ يناير 2008، ردّت عليها فرنسا بتأكيد إصرارها على امتثال حماس لشروط الرباعية[27]. وهو الموقف الذي ثبتت عليه فرنسا، على الرغم من الحديث الذي أُثير حول الاتصالات الفرنسية مع حركة حماس في شهر أيار/ مايو. فقد قللت الناطقة باسم الخارجية الفرنسية باسكال أندرياني من أهمية الاتصال الذي أجراه سفير فرنسي سابق مع خالد مشعل في ذلك الوقت، موضحة أن تلك الاتصالات "لا ترقى لمرتبة العلاقات السياسية"، وطمأنت "إسرائيل" بعدم تغيير الموقف الفرنسي الذي يتمسك بشروط اللجنة الرباعية[28]، كما أبلغ ساركوزي وزيرة

الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، خلال لقاء جمعهما في باريس في 2008/5/25، أن "اللقاء بين الموفد الفرنسي وممثلين من حماس كان خطأ"، مضيفاً أن "فرنسا لن تجري أي اجتماع مع حماس"[29].

ومن جهة أخرى، ذكرت جريدة لوفيغارو Le Figaro أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي طرح في شهر كانون الأول/ ديسمبر خطة سلام جديدة لمنطقة الشرق الأوسط تصبح بموجبها القدس "عاصمة موحدة ومفتوحة" للإسرائيليين والفلسطينيين مع إرسال قوات من دول الاتحاد الأوروبي لحفظ النظام في الضفة الغربية. وأوضحت الجريدة أن فرنسا ترغب في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق "التسوية المالية" وتعويض اللاجئين عن طريق وكالة دولية، بتكلفة تتراوح بين 80 إلى 200 مليار دولار تتحملها دول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي. وتشمل الخطة أيضاً توطين عدد محدود من السكان الفلسطينيين في مناطق بصحراء النقب[30].

د. أزمة مع الفاتيكان:

ومن المفيد التوقف عند العلاقات الإسرائيلية مع الفاتيكان خلال سنة 2008، حيث تفجرت أزمة بين الطرفين بعد أن أثار حاخام إسرائيلي، خلال زيارة له للفاتيكان، دور البابا بيوس الثاني عشر Pope Pius XII خلال الحرب العالمية الثانية، وبأنه لم يقم بدوره كما يجب في حماية اليهود، وذلك على خلفية نية البابا بنيدكت السادس عشر Pope Benedict XVI ترقية البابا بيوس لمرتبة قديس. ثم تفاقمت المشكلة بعد أن صرح الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في 19 تشرين الأول/ أكتوبر بأن "لدينا أسباب للاعتقاد بأن بيوس الثاني عشر لم يقم بما يكفي لإنقاذ حياة اليهود". وردّ الفاتيكان على لسان الناطق باسمه، الأب فدريكو لومباردي Federico Lombardi، مشيراً إلى دعوة من بيريز إلى البابا بنيدكت لزيارة الأرض المقدسة "لن تكون الانتقادات الموجهة للبابا بيوس هي العامل الذي يقرر إمكانية زيارة البابا إلى إسرائيل"[31].

وجاء ذلك على الرغم من تصريحات البابا بنيدكت المتعاطفة مع "إسرائيل"، حيث علّق لدى تسلمه أوراق اعتماد السفير الإسرائيلي الجديد لدى الفاتيكان مردخاي لوي Mordechai Lewy في أيار/ مايو 2008 بالقول "إن الكرسي الرسولي ينضم إليكم ليشكر الله على تحقيق تطلعات الشعب العبري بامتلاك منزل على أرض أجداده"، مبدياً تفهمه لـ"حاجة إسرائيل المشروعة إلى الأمن والدفاع"[32].

وبالنسبة لموقف الفاتيكان من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، فقد شجب البابا "دوامة الدمار والموت التي لا يبدو لها نهاية" في الأراضي المقدسة، وذلك في أعقاب انتهاء عملية "الشتاء الساخن" في نهاية شهر شباط/ فبراير ومطلع آذار/ مارس 2008[33]. كما أدان ما وصفه بـ"العنف" في قطاع غزة، إثر بدء "إسرائيل" عمليتها "الرصاص المصبوب" ضدّ قطاع

غزة، وقال إنه "شعر بالألم" لسقوط القتلى والمصابين[34]. ولكن الأب فدريكو لومباردي الناطق باسمه قال إن ردّ الفعل الإسرائيلي على إطلاق الصواريخ من غزة "متوقعاً"، وأضاف: "بالتأكيد أنها كانت ضربة قوية ضدّ حماس، وفي نفس الوقت سيكون هناك العديد من الضحايا الأبرياء"، معلّقاً بالقول إن حماس "أسيرة منطق الكراهية وإسرائيل أسيرة منطق القوة"[35].

4. الاتحاد الروسي:

عند التوقف أمام الموقف الروسي، يجدر بنا التوقف عند تأثير الأزمة الجورجية (الحرب الجورجية الروسية سنة 2008) على العلاقة الروسية الإسرائيلية، فقد تأثرت هذه العلاقات بعدد من العوامل، نذكر منها[36]:

أ. تنامي القناعة لدى الأوساط الروسية بأن الوجود الإسرائيلي في جورجيا هو جزء من الجهد الأمريكي لتطويق روسيا في مجالها الحيوي في الجبهة الآسيوية، بعد تطويقها من ناحية أوروبا الشرقية، وتعزز ذلك بانكشاف العلاقات العسكرية بين جورجيا و"إسرائيل".

ب. تنامي تجارة الأسلحة الإسرائيلية وبيع الخبرات الأمنية الإسرائيلية منذ 2001، وقد برز ذلك في الدور الذي لعبه خبراء عسكريون إسرائيليون في تدريب وإدارة المعارك بين الجيش الروسي والقوات الجورجية.

ج. الرغبة الإسرائيلية في إيصال أنبوب النفط القادم من منطقة بحر قزوين عبر جورجيا وتركيا إلى ميناء عسقلان على البحر المتوسط، وإلى ميناء إيلات على البحر الأحمر؛ ليتمّ من هناك نقل البترول والغاز للشرق الأقصى عبر المحيط الهندي، وهو مشروع رفضت روسيا المشاركة فيه.

وقد شعرت الحكومة الإسرائيلية بالقلق من تداعيات الأزمة الجورجية على العلاقات مع موسكو، وهو ما أدى إلى قيام رئيس الوزراء أولمرت بزيارة لموسكو في تشرين الأول/ أكتوبر 2008؛ حيث صدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان على استمرار الحوار بينهما حول المسائل الدفاعية، وتشكيل فريق "لمناقشة مبيعات الأسلحة". وقال أولمرت إن الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف Dmitry Medvedev أبلغه بأن السياسة الروسية ستستمر على أساس "عدم إيذاء إسرائيل أمنياً تحت أي ظرف من الظروف"[37].

غير أن الهواجس الإسرائيلية بقيت قائمة حول إمكانية تزويد روسيا لسورية بأسلحة متطورة، أو إنشاء قواعد عسكرية، أو تسهيلات للأسطول الحربي الروسي في بعض الموانئ السورية.

وأثار مسؤولون إسرائيليون أنباء عن تجسس روسي على "إسرائيل"، وقال الكولونيل رام دور Ram Dor، رئيس شعبة المعلومات في الجيش الإسرائيلي، لجريدة يديعوت أحرونوت إن روسيا "تتجسس على إسرائيل، وتعطي المعلومات لسوريا، وهذه تعطيها بدورها لحزب الله"[38].

لكن ذلك لا ينفي أن جوانب أخرى من العلاقات شهدت تطوراً، فقد تمّ إلغاء تأشيرات الدخول بين "إسرائيل" وروسيا في أيلول/ سبتمبر 2008[39]. كما أن روسيا تسعى لاستمرار الحوار مع "إسرائيل" لضمان نجاح المؤتمر الدولي الذي اقترح عقده في موسكو في ربيع 2009، وهو المؤتمر الذي قال عنه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergey Lavrov، خلال اجتماع له مع وزير الخارجية المصري في 2008/3/26، إن مؤتمر موسكو "سيوفر دعماً جماعياً للمحادثات الفلسطينية الإسرائيلية". وقد أكد على ذلك خلال لقائه الرئيس عباس في رام الله في آذار/ مارس 2008.

لكن حدود الدور الروسي بدا ضيقاً في عدم القدرة على التأثير في سير الأحداث بعد اندلاع القتال بين حركة المقاومة و"إسرائيل" في غزة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر، فعلى الرغم من الدعوة الروسية لوقف القتال لم تظهر "إسرائيل" أي اكتراث بهذه الدعوة.

5. الصين:

بقيت المواقف الصينية في إطارها التقليدي[40]، فإلى جانب زيارة قام بها وفد من الحزب الشيوعي الصيني إلى المنطقة، وشملت الضفة الغربية بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية، أكد فيها الجانب الصيني تأييده للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كررت الصين على لسان وزير خارجيتها يانغ جيتشي Yang Jiechi في تموز/ يوليو 2008، خلال زيارة لوفد سوري لبكين، أن بلاده "تؤكد على حل المشكلات بين إسرائيل وجيرانها على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام".

أما الموقف الصيني من أزمة غزة والحصار عليها، فقد قالت الناطقة بلسان الخارجية الصينية جيانغ يو Jiang Yu إن بلادها "قلقة من الوضع في قطاع غزة، وتأمل أن يعمل الجميع على تحسين الظروف الإنسانية. كما تأمل أن تصل المفاوضات بين الجانبين إلى نتائج إيجابية في وقت مبكر على أساس إقامة دولتين تتعايشان جنباً إلى جنب بشكل سلمي"، وطالبت الحكومة الصينية "إسرائيل" في آذار/ مارس 2008 "وقف عملياتها العسكرية في غزة، لا سيما وأن ذلك يؤثر على مفاوضات السلام بين الطرفين".

6. اليابان:

كان الجهد الدبلوماسي لليابان خلال سنة 2008 منصباً على مشروعها المسمى "ممر السلام والازدهار" Corridor for Peace and Prosperity، والذي سنتحدث عنه في المحور الاقتصادي. كما استضافت طوكيو المؤتمر الرابع لبناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة 22-2008/10/23، ورأس فيه صائب عريقات الوفد الفلسطيني، ووزير الداخلية مئير شيطريت الوفد الإسرائيلي[41].

وفيما عدا ذلك، فقد اكتفت الدبلوماسية اليابانية بعدد من التصريحات التي تبيّن موقفها من أبرز القضايا التي حدثت خلال هذه السنة. ومن بينها موضوع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية؛ حيث عبّرت الحكومة اليابانية في آذار/ مارس عن قلقها من "الممارسات الفردية الإسرائيلية في بناء مستوطنات مثيرة للجدل ستؤدي لانهيار الزخم الحالي تجاه السلام، ولن تعطي أي مساهمة بناءة لعملية بناء الثقة بين الأطراف المعنيين"، وذلك في تعليق على إعلان "إسرائيل" استئناف بناء 750 وحدة سكنية في إحدى مستوطنات القدس[42]، ومن إعلان "إسرائيل" عزمها بناء 1,300 وحدة سكنية أخرى في حزيران/ يونيو[43].

وكانت طوكيو عبّرت عن قلقها من الأوضاع في قطاع غزة، عقب انتهاء عملية "الشتاء الساخن"[44]. كما عبّرت عنه مجدداً إثر بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون الأول/ ديسمبر، ودعت "إسرائيل" إلى "ضبط النفس" والفلسطينيين إلى التوقف عن إطلاق الصواريخ. وقال وزير الخارجية الياباني هيروفومي ناكاسوني Hirofumi Nakasone في بيان له إن "اليابان تدعو الطرفين إلى التوقف فوراً عن استخدام القوة للحؤول دون تفاقم العنف"[45].

7. المنظمات الدولية:

أما على مستوى المنظمات الدولية، فقد عقد اجتماع دولي في نطاق الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية في 2008/6/4، حيث جرى التأكيد على استمرار المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى جانب التأكيد على ثلاث نقاط[46]:

أ. التأكيد على الأضرار المترتبة على كل من؛ بناء الجدار، واستمرار الاستيطان في القدس الشرقية وحولها.

ب. دعم جهود السلطة الفلسطينية في مجال ضبط الأمن في الضفة الغربية.

ج. توجيه انتقادات إلى الحكومة الإسرائيلية لعدم عمل ما بوسعها لضمان حماية المدنيين تحت الاحتلال.

أما الجهد الدبلوماسي في نطاق المنظمات الدولية، وتحديداً الأمم المتحدة، فقد عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة لتؤكد في دورتها رقم 63 في 2008/11/11 على حق الشعب الفلسطيني في "تقرير مصيره".

أما مجلس الأمن، فقد اتخذ بخصوص الشرق الأوسط خمسة قرارات خلال سنة 2008[47]، ثلاثة منها معنية بشكل أساسي بالأوضاع اللبنانية، ويشار في إحداها إلى النزاع العربي الإسرائيلي، وضرورة حله على أساس القرارات الدولية 242 و338 و... إلخ، بينما يُعنى القرار الرابع بالأزمة الدولية مع إيران بخصوص برنامجها النووي. كما عقد مجلس الأمن جلسة علنية في 2008/9/26

لبحث استمرار الاستيطان الإسرائيلي. غير أن أبرز هذه القرارات هو القرار 1850 الذي يستحق التوقف عنده، وقد نصّ القرار على أن مجلس الأمن:

> إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة 242 و338 و1397 و1515، يؤكد رؤيته على منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان هما؛ إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، كما يرحب المجلس ببيان اللجنة الرباعية في 2008/11/9 والتفاهم الإسرائيلي الفلسطيني المشترك والمعلن في أنابوليس، بما في ذلك تنفيذ خريطة الطريق. ويؤكد المجلس أن السلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس وجود التزام ثابت للاعتراف المتبادل، ونبذ العنف والتحريض والإرهاب. ويشير إلى أهمية مبادرة السلام العربية لسنة 2002، وأن لا رجعة عن المفاوضات الثنائية، كما يهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية أن تسهم في إيجاد مناخ يفضي إلى المفاوضات، وأن تدعم الحكومة الفلسطينية التي تلتزم بمبادئ المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، وتحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، كما يرحب المجلس بفكرة المجموعة الرباعية بالتشاور مع الطرفين في عقد اجتماع دولي في موسكو في سنة 2009.

إن القراءة المتأنية للقرار توحي بعدد من الاستنتاجات:

أ. إن القرار هو بمثابة إعلان ضمني عن فشل فكرة إقامة الدولة الفلسطينية الموعودة في الموعد الذي حدده الرئيس بوش.

ب. إن التركيز كله منصب على تطويق المقاومة، وهو ما يتضح في التأكيد على "نبذ العنف والإرهاب"، وتنفيذ خريطة الطريق، واحترام التزامات منظمة التحرير، والالتزام بتفاهم أنابوليس، وهو ما يتطابق مع تصريحات كوندوليزا رايس من أنه "لا طريق إلا طريق أنابوليس"[48].

ج. ترك مجال المناورة للطرف الإسرائيلي واسعاً، فالقرار لا ينصّ على قبول المبادرة العربية بل إلى "أهميتها"، وهو ما يعني أن الطرف الإسرائيلي يراها قابلة للمناقشة وليست مقبولة كما صرح بذلك بيريز. كما أن القرار يشترط لاجتماع موسكو التشاور مع الطرفين، وهو أمر مرتبط بتردد "إسرائيل" في المشاركة في هذا الاجتماع، مما يعني أن الأمر ترك متاحاً لها لتقرر ما تراه مناسباً.

د. إن القرار يشير بشكل واضح ومتكرر لكل مقومات خنق المقاومة، بينما لا يشير إلى فكرة الانسحاب من الأراضي المحتلة، ولا إلى اعتبار الاستيطان عملاً غير شرعي.

ه. إن القرار يوحي بشكل قاطع بأن أية حكومة فلسطينية قادمة ملزمة بانتهاج سياسة خارجية معينة ومحددة تحديداً قاطعاً، وهو ما يعني أن اختيار الشعب الفلسطيني للتوجهات السياسية قد ضيق إلى أبعد الحدود، وستعد أية حكومة لا تلتزم بهذه المبادئ حكومة غير مقبولة حتى لو جاءت بطريقة ديموقراطية.

و. إن صدور مثل هذا القرار، وموافقة الأطراف العربية عليه يدل على مدى ضعفها، وتراجع أدائها السياسي، وانخفاض سقفها، حتى بالمقارنة مع القراءات السابقة للأمم المتحدة.

إن هذه التوجهات هي التي ترسم ملامح الخريطة الدولية، التي تفسر خلفية بدء الهجوم الإسرائيلي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر على قطاع غزة، إلى جانب عدد من الاعتبارات التي يمكن تلخيصها في الآتي[49]:

أ. إنهاء آخر مظاهر المقاومة المسلحة في الأراضي المحتلة.

ب. تعزيز السلطة الفلسطينية بشكل يسمح لها استمرار التفاوض، وتقديم المزيد من التنازلات، بخاصة بعد أن تفقد أدوات الضغط المتمثلة في المقاومة المسلحة.

ج. استعادة هيبة الجيش الإسرائيلي، بعد تعرض قوته الردعية في لبنان للاهتزاز بعد حرب تموز/ يوليو 2006.

د. تكثيف المساعي الأمريكية والغربية للضغط سياسياً واقتصادياً وأمنياً على الدول العربية (والإسلامية والأجنبية) التي دعمت المقاومة في غزة أيام العدوان وفي أعقابه، من جهة، ومن جهة أخرى "مكافأة" الحكومات التي تواطأت معها.

ثانياً: المحور الاقتصادي

على إثر مؤتمر باريس في أواخر سنة 2007، وفي أعقاب مؤتمر لندن للأطراف المانحة للشعب الفلسطيني في شهر أيار/ مايو 2008، كان من المفترض أن تبدأ المساعدات الدولية تتدفق على السلطة الفلسطينية، غير أن رئيس وزراء السلطة سلام فياض قال في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008 إنه "يشعر بالقلق من توقف المساعدات من الدول المانحة للشعب الفلسطيني، مع أن الولايات المتحدة قدمت أكثر من 700 مليون دولار للسلطة خلال سنة 2008، وهو ما يفوق التزاماتها بحوالي 200 مليون دولار"[50].

كما ذكر رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) محمد اشتية أن المساعدات الدولية لسنة 2008 بلغت في مجموعها 1.2 مليار دولار، من أصل 7.7 مليار كانت قد تبرعت بها الدول المانحة للفترة 2008-2010[51].

وقال مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية إن الحكومة الأمريكية أفرجت عن مئات الملايين من الدولارات، وقامت بتحويلها إلى الضفة الغربية "لدفع عجلة اقتصادها" بمناسبة انعقاد مؤتمر الاستثمار الدولي في مدينة بيت لحم في أيار/ مايو 2008، وجرى التركيز على قطاعات الإسكان وتكنولوجيا المعلومات، ووعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية United States Agency for International Development (USAID) ببناء مراكز للشباب. كما أكد نائب

وزير المالية الأمريكي ورئيس الوفد الأمريكي للمؤتمر روبرت كيميت Robert M. Kimmitt دعم الرئيس بوش لتنشيط الاستثمارات في الضفة الغربية، وقال "إن الولايات المتحدة ستواصل تقديم مساعدات إنسانية لأهالي غزة عن طريق وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة، متجنبة في الوقت ذاته الاتصال المباشر مع حكومة حماس، التي تعتبرها الحكومة الأمريكية حركة تتبنى الإرهاب"[52].

وتدل دراسة للمساعدات الدولية، وبخاصة الأمريكية، للفلسطينيين على الحضور الدائم للمساعدة الأمنية، وتشير هذه الدراسة إلى أن الدوافع المركزية وراء تقديم المساعدات الأمريكية هي العوامل الأمنية أولاً ثم العوامل الاقتصادية، ويتأكد ذلك من خلال أن المجتمع الدولي تعهد خلال مؤتمر برلين الدولي الخاص بفلسطين في حزيران/ يونيو 2008 بتقديم 242 مليون دولار "لتعزيز قوات الأمن والنظام القضائي"[53].

أما على الصعيد الأوروبي، فقد التزمت الدول الأوروبية في أواخر سنة 2007 بتقديم مساعدات على النحو التالي[54]:

جدول 5/1: التعهدات الأوروبية المالية للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار)

الجهة	قيمة المساعدة	الفترة
الاتحاد الأوروبي	631	2008
فرنسا	300	2010-2008
ألمانيا	287	2010-2008
السويد	300	2010-2008
الولايات المتحدة	550	2008
بريطانيا	489	2010-2008
إسبانيا	360	2010-2008
كندا	300	2012-2008
أستراليا	45	2008

وقد اعتمد الأوروبيون آلية أطلق عليها مختصر بيغاس PEGASE؛ لتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية ابتداء من شباط/ فبراير 2008، وتقوم هذه الآلية على تسيير المساعدات لدعم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية خلال الفترة من 2008-2010، والتي تمّ تقديمها لمؤتمر المانحين في مؤتمر باريس، وتضمن هذه الآلية التدفق الثابت والأكيد للمساعدات. وبناء عليه كان من المفترض أن يدفع الأوروبيون 440 مليون يورو خلال سنة 2008 (حوالي 631 مليون دولار) من أصل 664 مليون يورو (حوالي 952 مليون دولار) كان الاتحاد الأوروبي قد تعهد بدفعها.

وكان من المتوقع أن يقوم رئيس اللجنة الرباعية توني بلير بزيارة لغزة في تموز/ يوليو، غير أنه تراجع في اللحظة الأخيرة بذريعة أن "هناك مخاطرة على حياته، طبقاً لما أبلغه به الإسرائيليون"[55].

غير أن حجم المساعدات الأوروبية وتواصلها تراجع إثر الصراع الداخلي الفلسطيني، فقد بلغت المساعدات البريطانية خلال سنة 2008 حوالي 50 مليون جنيه إسترليني (حوالي 92.5 مليون دولار)، وقال رئيس الوزراء البريطاني خلال لقاء مع عباس في تموز/ يوليو 2008 "إن بريطانيا ستقدم خطة طريق اقتصادية"، مشيراً إلى النموذج الإيرلندي حيث "كبحَ الازدهارُ الإرهابَ"[56] على حدّ قوله.

من ناحية ثانية، فإنه من المتوقع أن تنعكس الأزمة المالية العالمية على حجم المساعدات الدولية للدول الفقيرة، وهو ما قد يؤثر على حجم المساعدات الدولية للمجتمع الفلسطيني بشكل سلبي. وذلك يعني أن المجتمع الدولي الذي لم يفِ بتعهداته التي قطعها خلال المؤتمرات السابقة لمساعدة الفلسطينيين، قد لا يكون قادراً بسبب الأزمة المالية الحالية على الوفاء بالتعهدات الجديدة التي قطعها.

من ناحية اقتصادية أخرى، لا بدّ من تتبع المشروع الياباني المسمى "ممر السلام والازدهار" خلال سنة 2008، لا سيما أن هذا المشروع يمثل الجهد المركزي للدبلوماسية اليابانية في القضية الفلسطينية. فقد استضافت اليابان الجولة الثالثة للهيئة الاستشارية الرباعية (إسرائيل، الأردن، فلسطين، اليابان) على المستوى الوزاري في تموز/ يوليو 2008، حيث أكد وزير الخارجية الياباني ماساهيكو كومورا Masahiko Komura أن بلاده "ترى الاستقرار في الشرق الأوسط أمراً حيوياً للسلام العالمي، وأنها ترى ممر السلام والازدهار أمراً حيوياً للسلام في الشرق الأوسط"، وقال بأن الاجتماع أدى إلى الاتفاق على[57]:

1. التأكيد على بدء المشروع الزراعي الصناعي Agro-Industrial Park في المنطقة "أ" في مدينة أريحا، مع احتمال توسيعه إلى المناطق المجاورة.
2. أن تكتمل دراسة الجدوى للمشروع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، على أن يبدأ تنفيذ مشاريع البنية التحتية في مطلع سنة 2009.

وخلال الاجتماعات المنتظمة لأطراف المشروع خلال سنة 2008؛ تمّ الاتفاق خلال الاجتماعين الثالث والرابع، بدءاً من 2008/3/31 إلى 2008/4/1 على الآتي:

1. التأكيد على تشجيع التعاون الإقليمي ومشاركة القطاعين العام والخاص.
2. مناقشة إمكانية فتح ممر من الموقع إلى الأردن.
3. تدعيم التعاون الزراعي بين الأطراف.

4. تقوم اليابان بالعمل على:

أ. إعادة تشغيل الآبار الزراعية ونظم الري.

ب. تقديم المساعدات الفنية في المجال الزراعي.

ج. تحسين طريق الطيبة – أريحا.

وكان البيان الإسرائيلي الياباني المشترك في 2008/2/27، الذي صدر عقب زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت إلى اليابان، قد أكد بشكل مركزي على أهمية المباردة اليابانية الخاصة بمشروع الممر.

ومن الواضح أن الفكرة المسيطرة على الطرف الياباني هي أن توسيع المصالح المشتركة بين الأطراف المتصارعة سيؤدي على المدى البعيد إلى إضعاف المصالح المتناقضة بينها، أي تحويل العلاقات بين الأطراف، وبشكل تدريجي، من علاقة صفرية إلى علاقة غير صفرية، طبقاً لتوصيفات أدبيات العلاقات الدولية.

أما روسيا، فقد أرسلت مساعدات إنسانية لغزة في أيلول/ سبتمبر 2008، وتمّ تسليمها لبعثة الأمم المتحدة في غزة، كما قامت روسيا بتسليم السلطة الفلسطينية 25 عربة مصفحة، لكنها غير مسلحة[58].

ومن الجانب الصيني، فقد أعلنت الحكومة الصينية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008 أنها ستمول إنشاء مبنى لوزارة الخارجية الفلسطينية، على أن يتمّ التنفيذ من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية[59]. كما استقبلت الصين خلال سنة 2008 حوالي 150 متدرباً فلسطينياً في عدد من القطاعات المختلفة.

أما المنظمات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة، فقد أكد تقرير مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في شهر آب/ أغسطس "القلق من عدم توفر حماية مناسبة للأطفال الفلسطينيين" مشيراً إلى "الأطفال الذين قتلوا بسبب إطلاق النار عليهم، من قبل شرطة الحدود الإسرائيلية"[60]. كما أعيد التأكيد على هذه النقطة في اجتماع لجنة حماية المدنيين في الأمم المتحدة، في الفترة من 12-2008/11/18.

وفي مجال المساعدات الإنسانية، فقد قدرت مساعدات الأمم المتحدة خلال سنة 2008 بحوالي 312.7 مليون دولار[61]، وقد توالت البيانات الصادرة من وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ومن منسق الإغاثة التابع للأمم المتحدة، والتي تشير بشكل صريح إلى "عدم سماح إسرائيل بدخول المساعدات"، وبأن وكالة الغوث تواجه "أزمة مالية عميقة ووشيكة". وهي المواقف التي تكررت على لسان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، غير أن بان كي مون "أدان أيضاً الهجمات الصاروخية على الأهداف المدنية الإسرائيلية"[62]، لكنه من ناحية أخرى صرح بأن "احتلال أراضي عام 1967 يجب أن ينتهي".

وتقدر الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة أن الفلسطينيين كانوا بحاجة لمساعدات عاجلة سنة 2008 بقيمة 462 مليون دولار، لم يصل منها سوى 70%. ومن ناحية أخرى، ناشد المفوض العام للأونروا، في خطاب له في فيينا في تشرين الأول/ أكتوبر 2008، المجتمع الدولي بتخصيص 282 مليون دولار لإعمار مخيم نهر البارد في لبنان، مشيراً إلى أن المبالغ التي جمعت لهذا الغرض هي 57.8 مليون دولار، منها خمسة ملايين قدمها صندوق الأوبك للتنمية The OPEC Fund for International Development (OFID)، وأن 91% من المبلغ تمّ جمعه من تبرعات دول غربية[63]. كما طالب تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) بضرورة فكّ عزلة الاقتصاد الفلسطيني، ورفع القيود عن حرية الحركة في الضفة والقطاع، وإتاحة الوصول للأسواق المحلية والخارجية[64].

وعند محاولة مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ريتشارد فولك Richard A. Falk، التوجه للأراضي المحتلة منعته السلطات الإسرائيلية من الدخول، وهو ما اعتبرته الأمم المتحدة على لسان بان كي مون "أمراً مؤسفاً"[65].

ثالثاً: الرأي العام الدولي

أشرنا في التقارير السابقة إلى أن الصورة الذهنية لكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة تتسم بسلبية واضحة لدى الرأي العام الدولي، وتظهر هذه المسألة خلال سنة 2008 في عدد من المؤشرات، أهمها:

1. التعاطف الشعبي الدولي مع قطاع غزة في مواجهة الحصار:

فخلال الفترة من 2008/8/22 إلى 2008/10/29، وصلت أربع سفن تحمل على متنها وفوداً من القانونيين والسياسيين ونشطاء حقوق الإنسان إلى قطاع غزة، بهدف ممارسة ضغط سياسي لرفع الحصار، وكان من ضمن الوفود 13 برلمانياً أوروبياً ووزيرة بريطانية سابقة هي الوزيرة كلير شورت Clare Short، وزيرة التنمية الدولية السابقة.

وقالت عضو البرلمان الاسكتلندي بولين ماكنيل Pauline McNeill، وهي عضو في الحملة الأوروبية لكسر الحصار إن هدف الحملة هو "تشكيل ضغط سياسي على إسرائيل"، كما أن الحملة الأوروبية قررت إقامة أسبوع غزة في مائة جامعة أوروبية في شباط/ فبراير من سنة 2009[66]. وقد بدت مؤشرات التعاطف الشعبي في المظاهرات الواسعة التي شهدتها دول أوروبية عديدة؛ للتنديد بالهجوم الإسرائيلي على غزة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر.

2. دراسات الرأي العام الدولي:

دلت دراسة أجراها مركز تابع لجامعة ماريلاند الأمريكية University of Maryland حول الصراع العربي الإسرائيلي خلال سنة 2008 على مواطني 18 دولة، يشكل مجموع سكانها 59% من سكان العالم (الولايات المتحدة والصين والهند وروسيا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا والمكسيك ونيجيريا وتايلاند وكوريا الجنوبية والبيرو وأذربيجان وإندونيسيا وتركيا وأوكرانيا وإيران ومصر)؛ على النتائج التالية[67]:

- 58% يريدون من دولهم عدم الانحياز لأي من طرفي الصراع.
- 54% لا يعتقدون أن "إسرائيل" تلعب دوراً إيجابياً.
- 35% من الهنود ينظرون لـ"إسرائيل" نظرة إيجابية.
- 25% من الهنود ينظرون لـ"إسرائيل" نظرة سلبية.
- 75% من الأمريكيين لهم رأي سلبي تجاه الفلسطينيين.
- 74% من الكوريين الجنوبيين لهم رأي سلبي تجاه الفلسطينيين.
- 59% من جميع الدول يرون الدور الأمريكي في الصراع دوراً سلبياً.
- 67% يطالبون بإرسال قوات من مجلس الأمن الدولي لضمان السلام بين الطرفين.

وفي دراسة أخرى أجرتها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) BBC، خلال الفترة 2007/10/31-2008/1/25، وشملت 17,457 فرداً من 34 دولة، ظهر التباين في الموقف من الفلسطينيين والإسرائيليين على النحو التالي[68]:

جدول 5/2: استطلاع الـ بي بي سي لنسبة تأييد الفلسطينيين والإسرائيليين في بعض دول العالم

الدولة	تأييد الفلسطينيين%	تأييد الإسرائيليين%
الهند	23	24
الصين	10	2
كوريا الجنوبية	5	10
روسيا	7	7
إسبانيا	12	7
أوكرانيا	4	4
بريطانيا	8	2
فرنسا	6	4
الولايات المتحدة	3	21
البيرو	4	4
المكسيك	4	3

وتشير الدراسة إلى أن السمة العامة للنظرة لكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة هي التراجع، وهي ما يتبين من النتائج التالية:

جدول 5/3: استطلاع الـ بي بي سي للسمة العامة للنظرة للولايات المتحدة

السنة	النظرة الإيجابية للولايات المتحدة (%)
2005	38
2006	32
2007	28
2008	32

كما تشير الدراسة إلى تزايد النظرة السلبية لـ"إسرائيل" في الولايات المتحدة، حيث بلغت النسبة 33% سنة 2007، وارتفعت إلى 39% سنة 2008.

3. الاتجاهات العامة:

من الواضح أن القوى الدولية الكبرى بشكل عام معنية بعدد من الأبعاد في سياساتها الخارجية تجاه الموضوع الفلسطيني:

أ. أولوية السلام على الانسحاب من الأراضي المحتلة، أي أنها معنية بالأمن الإسرائيلي أكثر من عنايتها بموضوع إنهاء الاحتلال. فعلى الرغم من العدد الهائل من البيانات المختلفة (اللجنة الرباعية أو الدول الكبرى بشكل منفرد)، فإن موضوع "الإرهاب" والأمن الإسرائيلي يمثل قاسماً مشتركاً بين كل البيانات، وإن تباينت طرق التعبير عنهما بين دولة وأخرى، غير أن موضوع الانسحاب الإسرائيلي لا يرد بشكل واضح ولا يتمّ التأكيد عليه، على الرغم من الإشارة إلى القرارات الدولية 242 و338 و... إلخ.

إن عدم تكرار مفردة "الانسحاب" الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وتغييبها بصياغات قابلة للتأويل أمر يثير الهواجس من قبول ضمني، من قبل هذه الدول الكبرى، بتعديلات على الخريطة السياسية للحدود بما يتجاوب مع الشروط الإسرائيلية، وحقائق الأمر الواقع التي فرضها الإسرائيليون.

إن تعبيرات مثل "دولة قابلة للحياة"، أو "دولة متصلة جغرافياً"، أو "تأييد ما يتفق عليه المتفاوضون"، أو "القلق من استمرار الاستيطان"... إلخ، تشير إلى محاولة لتغييب مفهوم الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتحويله إلى نوع من ترتيب التجاور بين "إسرائيل" وفلسطين. ونعتقد بأن التفاوض القادم سيتمركز حول أولوية الأمن الإسرائيلي على الانسحاب من الأراضي المحتلة، وفي حالة تحقيق الأمن بالكيفية التي تريدها "إسرائيل"

يكون الطرف العربي قد تخلى عن وسائل الضغط المتاحة له؛ مما يجعل "إسرائيل" متحررة من الضغط عليها للانسحاب بالكيفية التي يريدها الطرف الفلسطيني.

ب. تشير كافة البيانات من الدول الكبرى إلى تعبير "المطالبة بتجميد الاستيطان"، وليس النصّ على "إزالة كل المستوطنات"، مما يوحي بتوجه لترويض البيئة الدولية والإقليمية للتعامل مع المستوطنات الموجودة على أنها أمر واقع، ومن الضروري البحث فيما بعدها.

ج. دبلوماسية الوعود: من الواضح أن الطرف الفلسطيني تلقى خلال سنة 2008 (ونهايات 2007) وعوداً بدولة فلسطينية قبل انتهاء سنة 2008، وتلقى وعوداً بمبالغ مالية تفوق السبعة مليارات دولار. ومن الواضح أن أياً من الأمرين لم يتحقق منه شيء ولو بقدر يسير. فلم تقم الدولة، بل لا يوجد ما يوحي بقيامها في المدى المنظور، ولم تصل الأموال الموعودة، بل إن الأزمة المالية الدولية قد تدفع بالوضع الاقتصادي الفلسطيني إلى نقطة الاختناق.

د. التوافق الدولي على استمرار محاصرة نهج المقاومة بكل الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، والعمل من قبل الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة والدول الأوروبية المركزية والأمم المتحدة على الضغط على دول المنطقة للاصطفاف في هذا التوجه، وهو ما تجلى في المواقف الدولية والعربية من الهجوم الإسرائيلي في نهاية سنة 2008.

رابعاً: احتمالات سنة 2009

لقد فرضت معركة غزة، في نهاية سنة 2008، نفسها على النشاط الدبلوماسي الدولي، ومحاولات تسوية الأزمة، ومن الواضح أن الجهد الدولي بدأ على أساس التوجهات التالية:

1. العمل على إنهاء القتال بعد إعطاء الفرصة الكافية للعدوان لتحقيق قدر كافٍ من الأهداف الإسرائيلية، لا سيما التعهد بوقف الصواريخ من القطاع باتجاه المستوطنات الإسرائيلية، ومنع دخول الأسلحة إلى قطاع غزة.
2. محاولة التأكيد على العزلة الدبلوماسية على حماس، وإبراز الدور الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية، ومحاولة إعادتها تدريجياً إلى القطاع، لا سيما من خلال استغلال اتفاقية 2005 الخاصة بمعبر رفح التي أشرنا إليها.
3. محاولة طرح فكرة قوات فصل دولية في قطاع غزة، تكون مهمتها منع المقاومة من ممارسة نشاطاتها، أو إيجاد ترتيبات دولية تعمل على مراقبة حدود القطاع.

4. تنظيم جهود إعادة إعمار قطاع غزة لا سيما من الناحية المالية، حيث ستعمل الدول الغربية بشكل خاص على توسيع دور السلطة الفلسطينية في هذا المجال على حساب حكومة القطاع.

واتجهت الأنظار بشكل أساسي إلى الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة أوباما، وهي الإدارة التي قد تأخذها الشهور الستة الأولى من العام في استطلاع آراء الأطراف في الشرق الأوسط والقوى الدولية الأخرى، في وقت ستستمر فيه "إسرائيل" في الاستيطان، بينما ستتزايد التصريحات العربية "بضرورة إعطاء أوباما فرصة كافية".

في ضوء هذه التوجهات، انصرمت سنة 2008، وأطلت سنة 2009 على عدد من الجهود الدولية لمعالجة العدوان الإسرائيلي على غزة، والتي انتهت بإعلان إسرائيلي من طرف واحد بوقف القتال بعد تسعة أيام من صدور قرار مجلس الأمن الداعي لوقف فوري لإطلاق النار (وقد تبعه قرار آخر للجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد على وقف فوري لإطلاق النار). وهنا لا بدّ من تسجيل الملاحظات الأولية التالية على الأسابيع الثلاثة الأولى من سنة 2009[69]:

1. امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن، الذي صدر في 2009/1/9 بموافقة 14 دولة، وهو ما يعني إيحاء ضمنياً بإمكانية استمرار "إسرائيل" في عمليتها العسكرية إلى حين تحقيق أهدافها في ظلّ موافقة أمريكية ضمنية. وقد كان الامتناع عن التصويت وليس استخدام حق الفيتو محاولة لامتصاص المشروع العربي المقدم لمجلس الأمن بخصوص وقف إطلاق النار، وهو ما حدث فعلاً بالتراجع العربي عن مشروعه.

2. سعى الاتحاد الأوروبي للتدخل في الجهود الدبلوماسية للجم الصراع، وتمثل ذلك في ثلاثة مؤشرات:

أ. زيارات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى المنطقة، والتي بدأت في 5 كانون الثاني/يناير، بهدف إيجاد ترتيبات لوقف إطلاق النار.

ب. إرسال الاتحاد الأوروبي وزير الخارجية التشيكي كارل شوارزنبرغ Karel Schwarzenberg.

ج. حضور زعماء الدول المركزية في الاتحاد الأوروبي (رئيس الوزراء البريطاني، والمستشارة الألمانية، والرئيس الفرنسي، ورئيس الوزراء الإيطالي، إلى جانب رئيس اللجنة الرباعية توني بلير) مؤتمراً تشاورياً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي.

ويمكن تسجيل عدد من الملاحظات على الجهد الأوروبي في هذا المجال:

أ. إن البيانات الأوروبية في كل هذه الجهود تمحورت حول التأكيد على "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، على أن ذلك لا يسمح لها بأعمال تؤثر على المدنيين بشكل كبير"، طبقاً لما قاله الوزير التشيكي كممثل للاتحاد.

وتدلّ صياغة التصريح على محاولة تفهم للعملية العسكرية الإسرائيلية، مع الإشارة إلى أن عليها أن لا تفرط في استخدام القوة، وهو الاتجاه الذي سيطر على البيانات الأوروبية بشكل تام منذ بداية الأزمة.

ب. إن المؤتمر التشاوري الذي أشرنا إليه وحضره أبرز الزعماء الأوروبيين، انطوى على إبداء نوع من التعاطف والمساندة الأدبية لـ"إسرائيل"، في ظلّ تنامي التظاهرات الشعبية في العالم وفي أوروبا تحديداً، وفي ظلّ قطع العلاقات من دول في أمريكا اللاتينية (فنزويلا وبوليفيا) والنقد البرازيلي الحادّ، وتزايد عدد المنظمات والهيئات القانونية والشخصيات الفكرية (بعض حملة جائزة نوبل) بالدعوة لمحاكمة القادة الإسرائيليين كمجرمي حرب.

ج. أعلنت أوروبا أنها سترسل بشكل عاجل ما قيمته 4.2 مليون يورو (حوالي 5.56 مليون دولار) للمساعدة الإنسانية، لكنها ربطت ذلك بضرورة التعاون مع السلطة الفلسطينية.

وعند رصد التفاعلات الدولية مع العدوان على غزة تبدو الصورة على النحو التالي:

1. يلاحظ أن الإعلان عن وقف إطلاق النار من طرف "إسرائيل" جاء قبل يومين من تولي أوباما لمهامه الرسمية، وهو ما يعني استثماراً لموقف إدارة بوش حتى اللحظة الأخيرة من ناحية، ومحاولة لإيجاد واقع معين تجاه إدارة أوباما نفسها وتكون أسيرة له من ناحية أخرى، وهو ما تعزز بمذكرة التفاهم الأمني التي وقعت بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" (ووقعتها وزيرتا الخارجية للدولتين كوندوليزا رايس وتسيبي ليفني على التوالي)، والتي تقوم على أساس تنظيم جهد دولي لضبط "تهريب السلاح" إلى غزة من خلال تعاون دولي يشارك فيه حلف شمال الأطلسي في أغلب الممرات البحرية، التي تقود إلى منطقة قطاع غزة. وقد أشار أوباما في تصريحاته الأولى إلى هذه الاتفاقية، وضرورة تفعيلها، بعد أن أعلن عن تعيين جورج ميتشل George Mitchell مبعوثاً أمريكياً للشرق الأوسط.

2. يلاحظ أن تصريحات أوباما الأولى قامت على الأسس نفسها التي قامت عليها سياسة بوش، والخاصة بضرورة اعتراف حماس بـ"إسرائيل"، ووقف إطلاق الصواريخ (وهو المعنى الذي ينطوي على وقف المقاومة المسلحة).

3. إن ضعف ردود الفعل الدولية تجاه الحصار لقطاع غزة، وتجاه الهجوم العسكري عليها، يدلّ على أن "إسرائيل" ستستثمر انهماك الدول الكبرى بشكل خاص في معالجة قضاياها

الاقتصادية، وعدم القلق الدولي من أن تأزيم الأوضاع في الشرق الأوسط سيزيد من أسعار النفط في ظلّ انهيار هذه الأسعار على الأقل في المدى المنظور.

وسيأخذ هذا الاستثمار الاسرائيلي شكل الضغط المتواصل على حركات المقاومة، وتوسيع الاستيطان، وتوسيع دائرة نفوذ السلطة الفلسطينية في النطاق الأمني. وسيتأثر ذلك بإقرار نهائي لتعزيز العلاقات الأوروبية الإسرائيلية الذي أشرنا له في 2009، وباحتمال الشروع في تفاوض إيراني أمريكي، واحتمال العودة في مرحلة لاحقة إلى التفاوض غير المباشر بين سورية و"إسرائيل"، وانفتاح المزيد من الدول العربية على "إسرائيل" عبر طرق خلفية، على الرغم من الضجيج الذي رافق الهجوم العسكري الإسرائيلي الأخير على غزة.

4. يلاحظ ضعف الجهد الدبلوماسي لكل من الصين وروسيا خلال الأزمة (أرسل كل منهما مبعوثاً، ودعا وزير الخارجية الروسي لافروف إلى وقف فوري لإطلاق النار)، كما صوتتا لصالح قرار مجلس الأمن المشار إليه سابقاً.

ويبدو أن الأداء الباهت للسلطة الفلسطينية وحالة الانقسام الفلسطيني والخلافات العربية الحادة، جعلت قدرة الدولتين على الحركة أكثر صعوبة، كما أن الصين تواصل سياسة عدم الانغماس في النزاعات الحادة، بينما تبدو روسيا منشغلة طيلة الفترة بأزمة الغاز مع أوكرانيا وأوروبا.

خلاصة الأمر، يبدو أن الضغط الدولي على المقاومة الفلسطينية سيتواصل باتجاه ثلاثة محددات مركزية:

1. الضغط المتواصل على قوى المقاومة الفلسطينية للاعتراف بـ"إسرائيل" عبر استثمار المساعدات إلى قطاع غزة، والضغط لإشراك السلطة الفلسطينية بشكل فاعل في الشأن الغزي، وغضّ الطرف عن استمرار بعض الضغوط العسكرية الإسرائيلية على غزة، والتلاعب بعمليات فتح المعابر بشكل يتمّ ربطه بشروط سياسية.

2. محاولة الضغط باتجاه تفعيل المبادرة العربية بداية، ثم العمل على تعديل بعض فقراتها بما يتناسب مع التوجه الإسرائيلي، ويبدو أن الدور الفرنسي في هذا الاتجاه سيتزايد.

3. صدّ كل الجهود في كافة المحافل الدولية لمنع أية محاولة لتقديم المسؤولين الإسرائيليين للمحاكمة أمام المحاكم الجنائية الدولية.

هوامش الفصل الخامس

[1] Associated Press (AP), 13/11/2008.
[2] http://www.un.org/apps/docs.asp?topic=middle%20east&type=quartet%20statement
[3] *Weekly Compilation of Presidential Documents*, vol. 44, issue 38, 29/9/2008, pp. 1255-1256.
[4] **الحياة**، 2008/1/10.
[5] **الأيام**، رام الله، 2008/4/28.
[6] *Time* magazine, USA, vol. 172, issue 10, 9/8/2008.
[7] http://yemen.usembasy.gov/khalid.html
[8] The Pro-westerners Feel Stumped Too, *The Economist* magazine, London, vol. 386, issue 8570, 3/8/2008.
[9] http://foreignaffairs.house.gov./110/42479.pdf
[10] The Bloody Conundrum of Gaza, *The Economist*, vol. 386, issue 8570, 3/8/2008.
[11] http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3512872,00.html
[12] Gregory Orfalea, Obama and the Middle East, *The Antioch Review* magazine, USA, vol. 66, issue 4, Fall 2008, pp. 715-740.
[13] Robert Satloaff, The False Hope of Embracing Hamas, *Los Angeles Times* newspaper, 19/4/2008.
[14] http://www.europe-eu-un.org/articles/en/article7794-en-htm
[15] http://www.haartz.com/hasen/spages/1033937.html
[16] Agence France-Presse (AFP), 2/12/2006.
[17] http://www.elaph.com/web/politics/2008/12/389691.htm
[18] http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/105082/pdf
[19] Germany & Israel, *The Economist*, vol. 386, issue 8572, 22/3/2008.
[20] *Ibid.*
[21] **القدس العربي**، 2008/4/30.
[22] Gordon Brown in Israel, *The Economist*, vol. 387, issue 5890, 26/7/2008.
[23] **الحياة**، 2008/3/11.
[24] جريدة **القدس**، 2008/2/16.
[25] **السفير**، 2008/3/11.
[26] جريدة **القدس**، 2008/6/22.
[27] **الدستور**، 2008/1/11.
[28] **الشرق الأوسط**، 2008/5/21.
[29] **السفير**، 2008/5/26.
[30] **الخليج**، 2008/12/19.
[31] The Weight of History, *The Economist*, vol. 387, issue 8603, 25/10/2008.
[32] **السفير**، 2008/5/13.
[33] **الدستور**، 2008/3/10.
[34] **البيان**، 2008/12/29.
[35] **البيان**، 2008/12/28.
[36] DeBkafile Exclusive Report, Israel backs Georgia in Gaspian Oil Pipeline Battle with Russia, 25/10/2008, in: http://www.debka.com/article.php?aid=1358
[37] Reuters, 7/10/2008.
[38] Reuters, 19/9/2008.
[39] http://en.rian.ru/russia/20080622/111611898.html
[40] http://english.gov.cn/2008-01/24/content_867190.htm

41 http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/peaceprocess/conf0810.html
42 http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2008/3/1178534_990.html
43 http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2008/6/1180757_1020.html
44 http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2008/3/1178390_990.html
45 **الخليج**، 2008/12/30.
46 http://unispal.un.org/unispal.nsf
47 وهذه القرارات هي:
– قرار 1815 الصادر في 2008/6/2.
– قرار 1821 الصادر في 2008/6/27.
– قرار 1832 الصادر في 2008/8/27.
– قرار 1835 الصادر في 2008/9/27.
– قرار 1850 الصادر في 2008/12/16.
48 الجزيرة.نت، 2008/12/17.
49 Robert Satloff, Gaza Conflict, U.S. Objectives, The Washington Institute for Near East Policy, 28/12/2008.
50 http://www.radiosawa.com/arabic_news. aspx?id=1720408
51 وكالة الأنباء السعودية (واس)، 2008/12/3.
52 http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/may/2008522153433bsibhewo.5727808.htm
53 Jim Zanotti, US Foreign Aid to the Palestinians, CRS, Report for Congress, 8/10/2008, p. 6.
54 Reuters, 17/12/2007.
55 *The Economist*, 19/7/2008.
56 A Revealing Visit, *The Economist*, vol. 387, issue 8590, 26/7/2008.
57 http://www.mofa.go.jp/announce/2008/7/1181458_1030.html
58 Xinhua News Agency, 22/3/2008.
59 Xinhua, 5/10/2008.
60 http://electronicintifada.net/v2/article984/shtml
61 http://Domino.un.org/pdfs/HM1008Tables.pdf
62 Ibid.
63 http://www.un.org/unrwa/arabic/news/com_sto8/CG_s22. htm
64 http://www.moheet.com.show_news. aspx?nid=166085&pg=39
65 الجزيرة.نت، 2008/12/17.
66 انظر: الجزيرة.نت، 2008/11/9.
67 Steven Kull et al., World Public Opinion on the Israeli-Palestinian Conflict, University of Maryland, 1/7/2008, p. 4.
68 http://www.bbc.com\PublicOpinion\2008
69 للتفاصيل حول هذه الجهود انظر: الجزيرة.نت، 2009/1/22-1؛ و
AP, 6/1/2009; Reuters, 18/1/2009; AFP, 17-18/1/2009; and http://news. bbc. co. uk/2/h/middle_east/7460504

The Palestinian Strategic Report 2008

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، والذي يصدر للعام الرابع على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية. كما يناقش الجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدثة حتى نهاية 2008، وأنه قد قام بإعداده ومراجعته نخبة متميزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-75-1
9 789953 500751

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net